



الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى المشاركين في المنتدى الوطني للوظيفة العمومية العليا

الرباط - الثلاثاء 27 فبراير 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَآلِهِمْ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَارَأَ الْإِنْسَانَ مِنْ ذُنُوبِهِ
وَجَعَلَ الْإِنْسَانَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ

حضرات السيدات والسادة،

يلحينا أن نختم مناسبة انعقاد الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا، الذي يتزامن مع الذكرى الستين لصدور النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، متوجهين إليكم باعتباركم النخبة التي تساهم، من موقع المسؤولية العليا، في تدبير الشأن العام.

وقد أبيننا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذه التظاهرة الهامة، اعتبارا للمكانة المحورية التي تحتلها الإدارة العمومية وما تزال، منذ الاستقلال وإلى اليوم، في خدمة الوطن والمواطنين، ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا، برغم ما يعترضها من صعوبات أحيانا، وما تعانيه من اختلالات مرحلية أحيانا أخرى.

وإننا لنشيد بمبادرة عقد هذا الملتقى، التي تجسد انخراطكم في تفعيل توجيهاتنا الرامية إلى إصلاح الإدارة العمومية وتثمين مواردها البشرية.

كما نشيد باختياركم لموضوع إعادة هيكلة منخومة الوظيفة العمومية العليا؛ متلحين لأن يشكل هذا الملتقى وقفة متأنية للدراسة والتقييم، من أجل رصد تحولات واختلالات منخومة الوظيفة العمومية، بكل مكوناتها، وتدارس الإجراءات التشريعية والتنظيمية، الكفيلة بالارتقاء بعمل مرافق ومؤسسات الدولة.



حضرات السيدات والسادة،

إن الإدارة المغربية، المركزية والمحلية على السواء، تمر اليوم بمنعطف جديد وحاسم، يتطلب من القائمين بها الانخراط الحازم في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي، ومواكبة السياسات العمومية والأوراش التنموية، التي تشهدها بلادنا.

وبرغم المكتسبات المهمة التي حققناها على مستوى المشاريع المهيكلية الكبرى، وخاصة في مجالات الصناعة والفلاحة والبنيات التحتية والطاقات المتجددة وغيرها، فإن النموذج التنموي الذي رسمناه قد بلغ مداه، ولم يعد قادرا على تحقيق التنمية الشاملة، والاستجابة لانتظارات المواطنين، بسبب صعوبات كثيرة، من بينها ضعف أداء الإدارة، وقلة الكفاءة والابتكار، وافتقادها لقواعد الحكامة العمومية الجيدة.

وإذا كنا دعونا لبلورة وإرساء نموذج تنموي جديد، لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، فإننا ندعو لوضع مفهوم الخدمة العمومية في صلب هذا النموذج، من خلال إصلاح شامل وعميق للإدارة العمومية.

فعندما نتكلم عن الإدارة العمومية، بقسوة أحيانا، ومنتقد أداءها وضعف نجاعتها، فهذا لا يعني أنها لا تقوم بدورها، أو يعني تخيس الكفاءات التي تتوفر عليها، والجهود المبذولة للارتقاء بعملها، لأننا نعرف التصور الملحوظ الذي تعرفه منذ سنوات، والمنجزات المتميزة والأوراش الكبرى التي ساهمت في تحقيقها.

وإنما نريد الرفع من أدائها، وتوجيهها للتكيف مع المتغيرات الوصلية، واستيعاب التصورات العالمية، والمساهمة في رفع التحديات التنموية التي تواجه بلادنا.

لذا، ما فتننا نلح على ضرورة إصلاح الإدارة، وتأهيل مواردها البشرية، باعتبارها خيارا استراتيجيا لبلادنا، سيساهم في محالة في إرساء الركائز الأساسية للنموذج التنموي الذي نلحم إليه، وفي جعل الإدارة أداة فاعلة في تصويب السياسات العمومية في مختلف المجالات.



فبمجرد اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين، بادرننا إلى إرساء المفهوم الجديد للسلطة، الذي نعتبره مدخلا مهما لتكوير أداء الإدارة، وتقوية التزامها بمبادئ الحكامة الجيدة، بغية تلبية الحاجيات المتزايدة للمواهبين ودعمها للعدالة الاجتماعية، وضمانا للكرامة الإنسانية.

كما حرصنا على التكريس الدستوري للحكامة الجيدة، كمبدأ لا محيد عنه في تنظيم وتخير المرافق العمومية، بما ينصوي عليه من مبادئ الاستحقاق والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص بين جميع المغاربة. كما نعمل على تفعيل المبدأ الدستوري لربك المسؤولية بالمحاسبة.

حضرات السيدات والسادة،

إن وظيففة الإدارة العمومية ومهمتها الأساسية التي حددها الدستور، هي خدمة المواهبين، في إهمار مبادئ المساواة، والإنصاف في تغطية التراب الوهني، والاستمرارية في أداء الخدمات.

وإذا كانت المرافق العمومية تابعة قانونيا، لمسؤولية الوزراء الذين يشرفون عليها، لكون الإدارة موضوعة تحت تصرف الحكومة، فإن الدستور كرس أيضا ضرورة التزام موظفيها بمعايير الجودة والشفافية والمسؤولية والمحاسبة، لضمان القرب من المواهبين، والإصغاء لمكالبهم، والعمل على تلبية حاجياتهم المشروعة.

وفي هذا الصدد، ندعو للتسريع بإخراج ميثاق المرافق العمومية، الذي ينصر عليه الدستور، وإعطائه صبغة إلزامية، تجعل منه مرجعا رئيسيا للحكامة الجيدة، في تسيير وتخير الإدارات العمومية، والجماعات الترابية والأجهزة العمومية.

كما نريده أن يجسد بكيفية صريحة وقوية، مفهومنا الجديد للسلطة، الذي يشمل مختلف فئات ودرجات الإدارات والمرافق العمومية، دون استثناء، وعلى رأسها منكمومة الوظيففة العمومية العليا.



حضرات السيدات والسادة،

إن إشكالية تدبير الفعال للموارد ومستلزمات النهوض بالتنمية الشاملة، يصرح بحدّة مسألة نجاعة الإدارة العمومية ومؤسسات الدولة، مع ما يقتضيه الأمر من مراجعة أساليب عملها، وصرق تدبير الموارد العمومية، في اتجاه التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة.

ولا يخفى عليكم أن تحدي النجاعة مرتكب بشكل وثيق بتحدي التنافسية، فقيمة وفعالية الإدارات اليوم، تقاس بمدى إسهامها في تعزيز تنافسية بلدانها، لخوض المعركة الشرسة لاستقطاب الاستثمارات والكفاءات ورؤوس الأموال، وبما تفتحه من آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص الشغل، وخاصة للشباب.

إن الإصلاح الشامل والمندمج للإدارة العمومية يكتسي لها بعدا استعجاليا، بحكم الرهانات المصروحة عليه ضمانا للرعاية المستمرة للمرفق العام، وجودة الخدمات العمومية، مع ما يقتضيه ذلك من دعم للبعد الجهوي واعتماد اللاتمركز الإداري، واعتماد للكفاءة والفعالية في تدبير الموارد البشرية.

وتعتبر الجمهورية المتقدمة، كمقاربة عملية ناجعة في الحكامة الترابية، حجر الزاوية الذي ينبغي أن تركز عليه الإدارة لتقريب المواهب من الخدمات والمرافق التي يحتاجها، ومن مراكز القرار. ولن يتأتى التفعيل الأمثل لهذا الورش الميكلي، إلا بالانخراط الفاعل للجميع في تنزيله، وخصوصا الإدارة العمومية، المركزية والمحلية.

ونجدد التأكيد هنا، على ضرورة إخراج ميثاق اللاتمركز الإداري، الذي دعونا إليه أكثر من مرة، لما هو متكسر منه لإعادة ترتيب وتوزيع الاختصاصات والموارد البشرية والمالية، بين المركز ومختلف المستويات الترابية.

كما أن الإدارة مكالبة بالتوفر على موارد بشرية مؤهلة بمختلف الدرجات. وهو ما يصرح بتحدي التكوين والتأهيل المستمر للأخص والموظفين، ومراعاة الحاجيات الحقيقية والمؤهلات المطلوبة خلال عملية التوظيف، مع الحرص على الالتزام الصارم بمعايير



الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص فضلا عن ضرورة توفير الظروف والفضاءات الملائمة للعمل والرفع من مردودية، واستعمال آليات التحفيز والتأديب.

كما يجب العمل على إعداد أجيال جديدة من القيادات الإدارية بمختلف الإدارات والمرافق العمومية، عبر استقطاب الكفاءات ذات التكوين العالي، وضرورة التحلي بروح المسؤولية العالية، ومؤهلات التواصل الفعال والتخفيف الاستراتيجي، والقدرة على تدبير المشاريع. وكلها معايير جوهرية يجب أن تحكم مساهم التعيين في الوظائف السامية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الورش الإصلاحى الكيس يقتضى النهوض بالبنيات التنظيمية، وتحسين الأساليب التدريبية، وتخليق المرفق العام، وتكوير الإحصار القانونى، مع العمل على استلهام نموذج التدريب المعتمد فى القطاع الخاص، وعلى أجود الممارسات الدولية فى هذا المجال

وتعد الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة عاملا حاسما فى الارتقاء بالعمل الإدارى، إذ ينبغى التوجه نحو تعميم الإدارة الرقمية، وتوفير الخدمات عن بعد، والولوج المشترك للمعلومات من صرف مختلف القطاعات.

حضرات السيدات والسادة

إنه برغم الجهود المبذولة، ومحاولات الإصلاح والتحديث التى تتوخاها، فإن الإدارة المغربية لن تبلغ المستوى المنشود من النجاعة والفعالية، ما لم يتم تغيير العقلية، وإجراء قضيعة مع بعض السلوكات والممارسات المشينة، التى تسرى للإدارة وللموظفين على حد سواء، كالرشوة والفساد واستغلال النفوذ وعدم الانضباط فى أداء العمل وغيرها.

ول سبيل إلى ذلك إلا بتحسين وتسيك التشريعات المرتبطة بالمنظومة الإدارية، والعمل على التكبيق الصارم للقواعد المنظمة للمناصب والمرافق العمومية، مع ما يتطلبه ذلك من ريك ممارسة المسؤولية بالمحاسبة.



ويكفل نجاح الإصلاح المنشود رهينا بمدى توافر الإرادة الجماعية والقدرة على تجاوز تلك الإكراهات والمعوقات، التي تقف أمام تطور نموذجنا الإداري والتنموي، والمتمثلة على الخصوص في استمرار بعض التصرفات المقاومة للتغيير والإصلاح، بسبب الخوف من فقدان الامتيازات، فضلا عن قلة الكفاءة والجرأة أحيانا، لدى بعض المسؤولين، مما يجعلهم يترددون في مباشرة العملية الإصلاحية.

حضرات السيدات والسادة،

إنكم تعلمون مدى حرصنا على قيام الإدارة بمهامها في خدمة المواطن، والإسهام البناء والمنتج في التنمية. غير أن إصلاح الإدارة وإعادة النخس في منظومة الوظيفية العمومية، لا يعني إصلاح مرافق القطاع العام فقط، وإنما يتضمن البحث عن أفضل السبل لمساهمة القطاع الخاص في هذا الورش الإصلاحي، في إطار من التوازن والتكامل، بين ما هو إداري وما هو تنموي، لما فيه مصلحة البلاد.

وإننا لتطمح لأن يشكل هذا الملتقى الوصفي للوظيفة العمومية العليا، لحظة قوية لاستحضار مبادئ الحكامة العمومية الجديدة، ولبلورة أفكار متقدمة بشأن التدبير العمومي الناجم، المتشعب بثقافة التعاقد المؤسس على الالتزام بالأهداف، والاحتكام إلى المرحلية والتتائم، مع الأخذ بعين الاعتبار منلق الخدمة العمومية القائم على مبادئ المصلحة العامة، والنزاهة، والعدالة المجالية، والتماسك الاجتماعي.

كما نأمل أن يكون مناسبة سانحة لاستخلاص توصيات وقرارات عملية وحاسمة وقابلة للتطبيق، وفتح مسالك الإصلاح الضرورية، التي ستعلن عن الانطلاقة الفعلية لتدشين مسار الانتقال المتدرج، من نموذج للوظيفة العمومية قائم على تدبير المسارات، إلى نموذج جديد مبني على تدبير الكفاءات؛ نموذج إداري فعال، يتلاءم مع خصائص النموذج التنموي المنشود، ويستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والمقبلة.

وإذ نبارك جهودكم، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل ملتقاكم بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.